لما حكم به العقل فيكون الاثبات او النفي محكوما به وهذا باطل لان الاثبات
والنفي نفس الحكم ويجاب بان الكلام على حذف مضافين اي من بعض متعلق
اثبات او نفي او يراد بما حكم به عبارة عن حكم اي كل حكم حكم به ويجد رفي
بها اي لمتعلقها او يراد بما حكم به ادركه اي حصله بان قام بالعقل والباء زايدة
اي ما حكمه فيكون قوله من اثبات الخ ظاهر في انه بيان لما فتدبر فان الم
جعل الحصر للحكم لا للمحكوم به والمعني حينئذ فانه كل حكم حكمه اي ادركه
العقل اي حصل عند العقل من اثبات او نفي الخ وهذا اظهر من الاول قوله
يرجع اليهما من رجوع الشي اي الحكم الى وصف متعلقه على الثاني او من رجوع
الشي اي المحكوم به الى وصفها على الاول اي كون المراد بما حكم به هو المحكوم
به لا الحكم الا انه يكون فيه مخالفة للمص ولو عبر بدل قوله يرجع بقوله
لا يخرج عنها لكان احسن وادل على المراد اذ لا يلزم بما حكم به هنا هو
المحكوم من الرجوع اليها عدم الخروج عنها قوله لان ما حكم به المراد بما حكم
به هنا هو المحكوم به او النسبة ووصفه بالجواز مثلا ظاهر وكذا في الجايز
اي فيكون وصفها بالجواز وهو قبول ماذكر وقوله فهو الواجب اي والوصف
الوجوب وهو عدم قبول الانتفا وكذا يقال في المستحيل واذا ثبت
ان الحكم لا يخرج عن الجواز والوجوب والاستحالة من حيث انها وصف
لمتعلقه ولا بد من ملاحظة بتمام الاستدلال فتفطن قوله ثم عرف الخ جواب
عما يقال لم ترك المص تعريف ماذكر وهو الوجوب وما بعده وذكر تعريف
ما تركه وهو الوجوب وما بعده وحاصل جوابه انه ما تركه مشتق مما
ذكره والمشتق اخص من المشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم
معرفة الاعم فيحصل فايدتان بخلاف لو عرف الاعم فقط فاذا عرفت ان الواجب
ما لا يتصور اي امر لا يتصور في العقل عدمه عرفت ان الوجوب نفي تصور
العدم وهو معنى قولنا سابقا الوجوب عدم قبول الانتفا وسياتي
توضيح كلام المص فمعنى ثم عرف كل واحد ثم استغني عن تعريف كل واحد
الخ بدليل قوله لان المشتق الخ وعدول المص ايضا عن تعريف الوجوب

واخوبه

واخو يه الي تعريف الواجب واخويه اشارة الي ان المقصود في هذا الفن معرفة
الواجب واخويه لا الوجوب واخويه لا الوجوب واخويه في انفسها قوله
بما اشتق منها اي بتعريف ما اشتق الخ لا انه عرف بنفس ما اشتق منه
وليس المراد انه جعل تعريف هذا تعريف لهذا بان قال فالوجوب ما لا يتصور
الخ بل المراد انه استغني بتعريف الاخص عن تعريف الاعم كما تقدم غالبا في
قوله بما اشتق منه للسببية لا بالالة كما قد يتوهم فافهم والضمير
في منه لا يصح ان يعود على المضاف اعني كل لانه يقتضي انه عرف كل واحد
بالشي الذي اشتق من الكل ولا شي عندنا مشتق من الكل ولا على المضاف
اليه اعني واحد من حيث هو لان المعني حينئذ بالشي الذي اشتق من
اي واحد بل هو عايد عليه من حيث تعينه اي من ذلك الواحد المناسب
له في الاشتقاق قوله لان المشتق اخص الخ فالواجب مثلا دل على
امر متصف بالوجوب فله جزان الامر والوجوب واذا عرفت المركب
عرفت كل جزء من اجزايه ولا شك ان الكل اخص من الجز فيلزم من الكل ان
الجز في ضمنه ولا يلزم من الجز الكل فيلزم من تعقل الواجب تعقل الوجوب
ولا يلزم من تعقل الوجوب تعقل الواجب فتدبر قوله لان الاعم جزء الخ
تعليل للاستلزام المذكور اي وجه الاستلزام ان الاعم كالوجوب جزء
الاخص كالواجب والواجب كل ومعرفة الكل تستلزم معرفة جزئه
ضمنا وليس بالاعم هنا ما يصح حمله على الاخص بان يوجد فيه وفي غيره
كالحيوان بالنسبة للانسان بل المراد به الاكثر افرادا في العقل ولو عبر
بدل الاعم بالجزء وبدل الاخص بالكل لكان مناسبا قوله ما لا يتصور الخ
مضارع تصور وتصور يستعمل متعديا ومعناه ادرك ولازما ومعناه
امكن يقال تصورت الشي بمعني عقلته وادركته وتصور الشي بمعني امكن
فان جعلناه من الاول كما هو قضية الشرح حينئذ فهو يدرك قرئ بضم
اليا على انه مبني لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل هو عدمه والاصل لا يتصور
الانسان عدمه في عقله فحذف الفاعل وهو انسان وبني الفعل للمجهول

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)